JASPSS
مجلة المجتمع العربي لنشر الدراسات العلمية
ISSN: 2958-6798
الإصدار رقم (81)
2024-12-2
https://jaspss.com

بحث بعنوان

أهمية السياسات والإجراءات المحاسبية ي تحسين الاداء المالي لقسم النفقات في البلديات

اعداد

بندر محمد هلال الزواهره

الملخص

تهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على أهمية السياسات والإجراءات المحاسبية في تحسين الأداء المالي لقسم النفقات في البلديات. توصلت الدراسة إلى أن تطبيق هذه السياسات والإجراءات يساهم بشكل كبير في تعزيز الشفافية والمساءلة، وتقليل المخاطر المالية، وتحسين كفاءة إدارة الموارد المالية. كما تؤدي إلى تحقيق التوافق مع المعايير المحاسبية الدولية والمحلية، مما يعزز الثقة بين المواطنين والجهات الحكومية. وتوصي الدراسة بضرورة تطوير نظم المعلومات المحاسبية والمالية وتعزيز التعاون بين البلديات والمؤسسات المالية لتحسين جودة الأداء المالي وتقديم خدمات أفضل للمجتمعات المحلية.

ISSN: 2958-6798
الإصدار رقم (81)
2024-12-2
https://jaspss.com

Abstract

This study aims to highlight the importance of accounting policies and procedures in improving the financial performance of the expenditure department in municipalities. The study concluded that the implementation of these policies and procedures contributes significantly to enhancing transparency and accountability, reducing financial risks, and improving the efficiency of financial resource management. It also leads to achieving compliance with international and local accounting standards, which enhances trust between citizens and government agencies. The study recommends the need to develop accounting and financial information systems and enhance cooperation between municipalities and financial institutions to improve the quality of financial performance and provide better services to local communities.

المقدمة

تعتبر السياسات المالية مؤشر مهم في أداء المؤسسات حيث يركز على استخدام مؤشرات مالية لقياس مدى انجاز الأهداف، ويعبر الأداء المالي عن أداء المؤسسة حيث أنه هو الداعم الأساسي للأنشطة المختلفة التي تمارسها المؤسسة، و يساهم في إتاحة الموارد المالية و تزويد المؤسسة بفرص استثمارية مختلفة. وكذلك من خلال قدرة المؤسسة على الاستغلال الأمثل لمواردها، أن تقييم السياسات والإجراءات المحاسبة المتبعة من قبل البلديات هي عملية رقابية يتم من خلالها قياس مدى تحقيق البلديات ولأهدافها المالية و مقارنة ما تم تحقيقه مع مكان مخطط له من أهداف هذا من جهة، ومن جهة أخرى فمن خلال عملية تقييم الأداء المالي مكن الوقوف على الوضعية المالية الحقيقية لهم.

تعد البلديات من الهيئات الحكومية المحلية التي تلعب دورًا حيويًا في تحسين حياة المجتمعات المحلية. ومن أجل تحقيق ذلك، يتطلب عمل البلديات تحديد الأهداف والأولويات واتخاذ القرارات المالية الصائبة. ولتحقيق ذلك، تلعب السياسات والإجراءات المحاسبية دورًا حاسمًا في تحقيق الشفافية والمساءلة والكفاءة في إدارة الموارد المالية للبلديات. تعمل السياسات والإجراءات المحاسبية على توفير الإطار اللازم لإدارة الموارد المالية بشكل مستدام وفعال. تشمل هذه السياسات والإجراءات إعداد الميزانيات والتقارير المالية الدورية والإدارة الفعالة للديون والتزامات الدفع، وإجراءات التدقيق المالي والتدقيق الداخلي. كما تتضمن أيضًا سياسات وإجراءات لضمان الامتثال للقوانين واللوائح المالية المحلية والوطنية، وضمان تفادي المخاطر المالية. تساعد السياسات والإجراءات المحاسبية على تحسين الأداء المالي للبلديات، وتحسين التخطيط والتنظيم والتنبؤ بالنفقات المستقبلية. كما أنها تدعم المساءلة والشفافية في إدارة الموارد المالية، مما يساعد في إبلاغ المجتمع المحلي

والجهات الخارجية عن أداء البلدية المالي والمالية المنظمة. وبالتالي، فإن السياسات والإجراءات المحاسبية تعد أساسًا أساسيًا لتحقيق الشفافية والمساءلة والكفاءة في إدارة الموارد المالية للبلديات، وبالتالي تحسين جودة الخدمات المقدمة للمجتمعات المحلية.

مشكلة الدراسة

تكمن مشكلة الدراسة حول أهمية السياسات والإجراءات المحاسبية ي تحسين الاداء المالي لقسم النفقات في البلديات هي عدم الوعي الكافي لدى بعض المسؤولين المحليين والموظفين ي تحسين الاداء المالي لقسم النفقات في البلديات حول أهمية هذه السياسات والإجراءات. فبعضهم يرون أن الالتزام بالمعايير المحاسبية والسياسات الرسمية ليس أمرًا ضروريًا، مما يؤدي إلى وجود ضعف في تطبيق هذه السياسات والإجراءات في بعض البلديات. ويتسبب هذا الضعف في العديد من المشاكل، مثل عدم القدرة على تحديد وتقييم الأهداف والأداء المالي للبلدية، وتحديد مصادر التمويل المناسبة لتلبية الاحتياجات الحالية والمستقبلية للبلدية. كما يؤثر هذا الضعف على الشفافية والمساءلة في إدارة الموارد المالية للبلدية، مما يزيد من خطر الفساد والاختلاس. بالإضافة إلى ذلك، يمكن أن يؤدي الضعف في تطبيق السياسات والإجراءات المحاسبية إلى عدم القدرة على تحديد المخاطر المالية وإدارتها بشكل فعال، مما يؤثر على قدرة البلدية على تحمل المخاطر المالية في المستقبل. لذلك، فإن دراسة أهمية السياسات والإجراءات المحاسبية ي تحسين الاداء المالي لقسم النفقات في البلديات تأتي من أجل توعية المسؤولين المحليين والموظفين حول أهمية الالتزام بهذه السياسات والإجراءات، وكذلك لتحديد الأساليب الفعالة لتطبيقها وتحسينها ي تحسين الاداء المالي لقسم النفقات في البلديات.

أسئلة الدراسة

تسعى الدراسة من خلال الرجوع إلى الأدب النظري والدراسات السابقة، وخبرة الباحثة كمحاسبة البلديات الإجابة عن تساؤلات الدراسة التي نصت على ما يلي:

- ما السياسات والإجراءات المحاسبية المستخدمة ي تحسين الاداء المالي لقسم النفقات في البلديات في المملكة الأردنية الهاشمية؟
- ما سبل تطوير السياسات والإجراءات المحاسبية ي تحسين الاداء المالي لقسم النفقات في البلديات في المملكة الأردنية الهاشمية؟

أهداف الدراسة

تسعى الدراسة إلى تحقيق الأهداف التالية:

- التعرف على السياسات والإجراءات المحاسبية المستخدمة ي تحسين الاداء المالي لقسم النفقات في البلديات في المملكة الأردنية الهاشمية.

- معرفة سبل تطوير السياسات والإجراءات المحاسبية ي تحسين الاداء المالي لقسم النفقات في البلديات في المملكة الأردنية الهاشمية.

– الوصول إلى النتائج والتوصيات التي تعزز العمل المحاسبي ي تحسين الاداء المالي لقسم النفقات في البلديات في المملكة الأردنية الهاشمية.

– معايير السياسات والإجراءات المحاسبة المتبعة من قبل البلديات في المملكة الأردنية الهاشمية

– القوانين التي تنظم السياسات والإجراءات المحاسبة المتبعة من قبل البلديات في المملكة الأردنية الهاشمية

أهمية الدراسة

تستمد أهمية الدراسة من خلال ما يلي:

– أهمية الأنظمة والمعلومات المحاسبية في اتخاذ القرارات في المحلية البلديات في المملكة الأردنية الهاشمية.

– وتنبع أهمية السياسات والإجراءات المحاسبة المتبعة من قبل البلديات أيضاً و بشكل خاص في عملية متابعة أعمال البلديات و تفحص سلوكها و مراقبة أوضاعها و تقييم مستويات أدائها و فعاليته و توجيه الأداء نحو الاتجاه الصحيح و المطلوب من خلال تحديد المعوقات وبيان أسبابها و اقتراح إجراءاتها التصحيحية و ترشيد الاستخدامات العامة، وتحديد أولويات الصرف.

– على الرغم من الاهتمام الواسع بالسياسات والإجراءات المالية ي تحسين الاداء المالي لقسم النفقات في البلديات إلا إنه لم ينال نصيبة من البحث ويجب إجراء المزيد من الدراسات عنهُ.

– كما تنبع أهمية الدراسة من أهمية البلديات و كونها تمثل السلطة المحلية المسؤولة عن تنظيم شؤون الناس وتقديم الخدمات لهم على اختلاف أشكالها وأنواعها، وتسعى للتنمية في جميع المجالات.

- يمكن أن يستفيد من نتائج هذه الدراسة كل من وزارة الإدارة المحلية البلديات و للاطلاع عليها وتعزيز الأنظمة المالية المستخدمة.
- تعتبر هده الدراسة جهد من أجل ربط تطور السياسات والأنظمة المحاسبية في تطوير الخدمات ي تحسين الاداء المالي لقسم النفقات في البلديات.

منهج الدراسة

تم استخدام المنهج الوصفي الذي اعتمدت عليه هذه الدراسة، بعد الرجوع إلى المصادر والتي من أهمها الدراسات السابقة والأدب النظري المتعلق بموضوع الدراسة المتمثل في السياسات والإجراءات المحاسبة المتبعة من قبل البلديات في المملكة الأردنية الهاشمية.

حدود الدراسة:

مصطلحات الدراسة:

السياسات المالية: اتخاذ إجراءات يمكن من خلالها إدارة المال وتفعيل الآثار الإيجابية لإنفاقه، بحيث تستطيع المؤسسات بتحقيق اهدافها.

وقامت الباحثة بتعريفها إجرائياً هي ما تقوم بها البلديات ومن إجراءات يمكن من خلالها تطوير الخدمات التي تقدمها للمواطنين.

البلديات: وتم تعريفها إجرائياً هي المؤسسات التي نسعى التعرف على السياسات المالية والمحاسبية فيها وسبل تطويرها.

الدراسات السابقة

وفي دراسة قامت بها الدقامسة "2023" حيث هدفت الدراسة إلى وضع تصور مقترح من أجل تطوير السياسات المحاسبية للبلديات في المملكة الأردنية الهاشمية عن طريق تحديد الأهداف ومراحل تطوير السياسات المحاسبية، والتطلعات المستقبلية لتطوير السياسات المحاسبية، وتم استخدام المنهج الوصفي الملائم لمثل تلك الدراسات، وتوصلت الدراسة إلى تحقيق النتائج التالية؛ أبرز أهداف تطوير السياسات المحاسبية ي تحسين الاداء المالي لقسم النفقات في البلديات؛ تطوّر كافة البرامج المالية المتبعة لدى البلديات إلى برامج معدة على أسس محاسبية عالمية بما يتلاءم مع الوضع العام في جميع البلديات، إنشاء مرجعية موحدة للموازنات بشكل يضمن متابعتها ومعالجتها من قبل الجهات المعنية وتوحيد الموازنات ي تحسين الاداء المالي لقسم النفقات في البلديات، وكذلك توصلت الدراسة إلى إن أبرز الخطط المستقبلية للسياسات المحاسبية ي تحسين الاداء المالي لقسم النفقات في البلديات؛ اعتماد هيكل تنظيمي جديد بما يتلاءم مع متطلبات المرحلة القادمة، وكذلك العمل على استقطاب الكفاءات وخصوصاً من ذوي الخبرة في المجال المالي والمحاسبي من أجل تطوير العمل المحاسبي ي تحسين الاداء المالي لقسم النفقات في البلديات. وأوصت الدراسة بضرورة العمل على تطوير خطط من أجل تطوير النظام المحاسبي ي تحسين الاداء المالي لقسم النفقات في البلديات بحيث يكون قابل للتطبيق في ضوء الإمكانات المتاحة للبلديات ويطور الخدمات التي تقدمها البلديات، وكذلك إيجاد معايير

قياسية لجميع الأنشطة المحاسبية التي تقوم بأدائها البلديات لغرض قياس الأداء ومراعاة معايير الجودة والحوكمة.

وفي دراسة قام بها الطيطي "2023" هدفت للكشف عن تطبيق الأنظمة المحاسبية ي تحسين الاداء المالي لقسم النفقات في البلديات ودورها في تحسين الخدمة، واشتمل مجتمع الدراسة القسم المالي في بلديات المملكة الأردنية الهاشمية، ولتحقيق أهداف الدراسة قام الباحث باستخدام المنهجين الاستقرائي لتحليل المعلومات، والمنهج الوصفي لجمع المعلومات عن موضوع البحث، وأظهرت الدراسة مجموعة من النتائج: إن مستوى الخدمات مرتبط بشكل كبير بجودة الأنظمة المحاسبية بالبلديات، كذلك إن الأنظمة المحاسبية المستخدمة متطورة وتخضع لرقابة مالية داخلية وخارجية، وكذلك من أبرز أثار الأنظمة المالية على أداء البلديات؛ تحسين البنية التحتية للبلديات، وتقديم الخدمات، وتطور أنظمة التشغيل والصيانة. وأوصت الدراسة بضرورة عمل تقويم شامل للأنظمة المحاسبية وتطويرها بما يتلاءم مع التغير في التعليمات والقوانين.

وفي دراسة قام بها حسن،" 2015" هدفت الدراسة إلى تناول النظام المحاسبي الموحد للبلديات ووضع أنموذج مقترح لتطوير وتعديل او تطوير النظام بما يتفق مع القوانين والمعايير المحلية وتقارير الإدارة الصادرة إضافة إلى تقرير المدقق الخارجي المتبع في جمهورية العراق، ومن أهم نتائج الدراسة ؛ هناك تأثير على الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية من قبل النظام المحاسبي الموحد للبلديات من خلال عدم استحداث حساب خاص للأراضي العائدة للبلدية والمخصصة للمقابر, إضافة إلى إن حسابات لإيرادات الغرامات من ضمن حساب إيرادات تحويلية متنوعة باعتبارها إيرادات لا تخص نشاط البلديات. وأوصت الدراسة بأنهُ ينبغي إعداد النظام المحاسبي للبلديات من قبل جهة أخرى وليس من قبل ديوان الرقابة المالية وان كان معتمدا على النظام

المحاسبي الموحد الصادر في سنة 1985 كون الأخيرة تختص بالتدقيق وبإبداء الرأي في التقارير المالية للجهات الخاضعة للرقابة، وكذلك ضرورة الاهتمام بجودة الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية في النظام المحاسبي للبلديات من خلال استحداث حساب خاص للأراضي الخاصة بالبلدية والمخصصة كمقابر وتعديل حسابات إيرادات الغرامات باعتبارها ايرادات تخص نشاط البلديات من خلال أداء دورها الرقابي.

حسن، عماد عبد الرضا." 2015". أثر النظام المحاسبي الموحد للبلديات على جودة المعلومات المحاسبية في التقارير المالية ورأي المدقق الخارجي / بحث تطبيقي في مديرية بلدية النجف ، مقدم الى مجلس المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية –جامعة بغداد وهي جزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير.

التعقيب على الدراسات السابقة:

تتشابه الدراسات السابقة مع الدراسة الحالية في بعض الجوانب منها:

- جميع الدراسات ركزت على السياسات المالية ي تحسين الاداء المالي لقسم النفقات في البلديات ودورها في توجيه عمل البلديات
- تم استخدام المنهج الوصفي المسحي والمنهج الوصفي التحليلي في معظم الدراسات السابقة وه ما اتجهت إليه الباحثة.
- التشابه في أهداف الدراسة.
- التشابه في البيئة التي طبقت عليها الدراسات وهي البلديات.

- جاءت الدراسة الحالية مختلفة عن ما تم عرضة من دراسات سابقة في جوانب مختلفة منها؛ اختلفت في البيئة التي طبقت عليها الدراسة كون لا يجود دراسات بنفس الموضوع طبقت على بلديات المملكة الأردنية الهاشمية، وكذلك تعتبر الدراسة الأولى بناء على علم الباحثة تطبق على في المملكة الأردنية الهاشمية.

واستفادت الدراسة الحالية من عرض الدراسات السابقة في عدة جوانب من أهمها:

1. تحديد مشكلة الدراسة.
2. وأسئلة الدراسة وأهميتها.
3. واختيار المنهج العلمي الملائم.
4. وكذلك تكوين خلفية فكرية عن الموضوع.
5. والاستفادة من كتابة الأدب النظري.
6. والعمل على الاستفادة من المراجع والإنتاج العلمي.
7. الاستفادة من النتائج والتوصيات التي توصلت اليها معظم الدراسات والتي تدعم أو تختلف مع نتائج الدراسة الحالية.

وتميزت هذه الدراسة من خلال:

- شريحة الدراسة وهم موظفين الأقسام المحاسبية والمالية ي تحسين الاداء المالي لقسم النفقات في البلديات.
- وتعتبر على حد علم الباحثة أول دراسة تطبق على بلديات وفي المملكة الأردنية الهاشمية.

الأدب النظري

الواقع المالي تحسين الاداء المالي لقسم النفقات في البلديات

- ضعف الموارد المتاحة مما اثر بشكل مباشر على توزيع الخدمات التي تقدمها البلديات.
- إنَّ السياسات والإجراءات التي تحكم الأنشطة الموكلة للإدارة المالية ي تحسين الاداء المالي لقسم النفقات في البلديات و، والغرض من هذه السياسات والإجراءات ما يلي:
- وضع معايير رقابية مناسبة لكافة الأنشطة المالية.
- تحديد السياسات والإجراءات المالية ي تحسين الاداء المالي لقسم النفقات في البلديات بشكلٍ واضح بما فيها الموازنات والتقارير الإدارية بكفاءة وفعالية وذلك لاستخدامها في إدارة وتنظيم العمل بكافة أنشطتها ووظائفها.
- تأمين وتوفير دليل مرجعي محدَّث لكافة موظفي الإدارة المالية تحسين الاداء المالي لقسم النفقات في البلديات.
- ضمان الانسجام والتوافق عند تطبيق السياسات والإجراءات في عمل البلديات.

نتائج تطور السياسات المالية في البلديات

- زيادة مبلغ الإيرادات الذاتية على مستوى البلديات.
- تدعيم الرقابة الداخلية والخارجية على موازنات البلديات، وعلى أدائها.
- تحسين البنية التحتية للبلديات و، وتقديم الخدمات.

- زيادة التحصيل فيما يتعلق بإيرادات الخدمات البلدية، ونفقاتها، والتراخيص، والمنح الخارجية.
- التعامل الجيد مع الديون ذات الصلة بالخدمات البلدية والسعي لتحقيق الاكتفاء الذاتي بحيث تصبح البلديات تعتمد على نفسها

معايير السياسات والإجراءات المحاسبة المتبعة من قبل البلديات في المملكة الأردنية الهاشمية

- إنَّ الغرض الأساسي من هذه الإجراءات ليس تقييد فعالية العاملين في الإدارة المالية بالبلديات و، بل لتقديم أساس لوعي وفهم سليم ومتسق ومتكامل لجميع الجوانب المرتبطة بهذه الوظائف حتى وإن تغير الأفراد العاملين فيها.
- إنَّ من مسؤولية كوادر المديرية المالية فهم معاني ومقاصد هذه السياسات والإجراءات، أما إذا كانت هناك أي أسئلة أو استفسارات تتعلق بالسياسات أو الإجراءات المتبعة وفق القانون تقديم هذه الاستفسارات لأصحاب الاختصاص.
- حفظ المستندات المالية من أجل الرجوع إليها عند الحاجة وتشمل:

  - موازنة البلديات.
  - الحسابات السنوية وتقارير المراجعة.
  - جميع الاتفاقيات المبرمة مع البلدية.
  - رواتب الموظفين.
  - عقود الشراكة مع القطاع الخاص.

- عقود التأجير لأملاك البلديات.
- سندات الدفع.
- عقود الخدمات.
- المراسلات مع البنوك، الجهات المانحة، المكاتب الاستشارية وغيرهم.
- أي مستندات أخرى ذات أهمية مالية أو قانونية.

مبادئ السياسات المالية

المبادئ وهي كما يلي:

- يجب أن تكون الخطة مكتوبة ومحددة ومعلنة لجميع العاملين في الأقسام المحاسبية ي تحسين الاداء المالي لقسم النفقات في البلديات.
- أن تكون ذات قابلية لتحقيق في حدود الإمكانيات المتاحة والتكاليف.
- **أن** تكون الخطة مترابطة ومتماسكة ومتجانسة.
- أن تكون الخطة محددة زمنياً.

القوانين التي تنظم السياسات والإجراءات المحاسبة المتبعة من قبل البلديات في المملكة الأردنية الهاشمية

أولاً: القوانين الخاصة بالبلديات: يسمى هذا النظام (النظام المالي للبلديات" وتتضمن أهم السياسات المالية من خلال ما يلي:

- الموازنة: الخطة السنوية للبلدية عن السنة المالية القادمة والتي تبين الإيرادات والنفقات المقدرة متضمنة الموازنات الفرعية للبلدية وجدول تشكيلات الوظائف.
- تتبع البلدية في إجراءاتها المحاسبية مبدأ الأساس النقدي.
- على البلديات التحول لتطبيق أساس الاستحقاق في إجراءاتها المحاسبية وحوسبة كافة أنظمتها المالية وإجراءاتها المحاسبية.
- مراقبة استيفاء أموال البلدية والعمل على تأمين تحصيلها في أوقاتها.
- أن يشرف على إدخال ما يدفع للبلدية أو يقيد لحسابها أو ما تنفقه من أموال على اختلاف أنواعها إيراداً أو مصروفاً وقيدها في فصول الموازنة وموادها.
- إعداد التقرير السنوي والميزانية العمومية والحساب الختامي ورفعها إلى المجلس البلدي.
- تقديم التقارير المالية الدورية وغير الدورية المتعلقة بالإيرادات والنفقات الفعلية والالتزامات غير المسددة وحسابات البنوك والإحصائيات خلال المدة التي يحددها المجلس البلدي على أن تكون معززة بالملاحظات والتوصيات اللازمة.

ثانياً: السياسات القانونية المتعلقة ب: يسمى هذا النظام "نظام"

- جمع الضرائب والرسوم والعوائد والأجور عن المشاريع المشتركة التي يقوم بها المجلس.
- تقديم الخدمات وإدارة المشاريع المشتركة وتشغيلها التي يمارسها المجلس البلدي والمنصوص عليها في التشريعات.
- وضع مشروع الموازنة السنوية للمجلس ورفعها للوزير لإقرارها.

- الإشراف على إدارة أموال المجلس.
- الموافقة على التعاقد مع الغير لغايات استثمار المشاريع التي يديرها المجلس.

النتائج والتوصيات

النتائج

توصلت الدراسة إلى ما يلي:

- الواقع المالي تحسين الاداء المالي لقسم النفقات في البلديات ويتمثل بما يلي؛ ضعف الموارد المتاحة مما اثر بشكل مباشر على توزيع الخدمات التي تقدمها البلديات و، العمل على وضع معايير رقابية مناسبة لكافة الأنشطة المالية، كذلك تحديد السياسات والإجراءات المالية للبلديات بشكلٍ واضح بما فيها الموازنات والتقارير الإدارية بكفاءة وفعالية وذلك لاستخدامها في إدارة وتنظيم العمل بكافة أنشطتها ووظائفه.
- معايير السياسات والإجراءات المحاسبة المتبعة من قبل البلديات في المملكة الأردنية الهاشمية تتمثل بما يلي: إنَّ الغرض الأساسي من هذه الإجراءات ليس تقييد فعالية العاملين في الإدارة المالية بالبلديات و، بل لتقديم أساس لوعي وفهم سليم ومتسق ومتكامل لجميع الجوانب المرتبطة بهذه الوظائف حتى وإن تغير الأفراد العاملين فيها، حفظ المستندات المالية من أجل الرجوع إليها عند الحاجة، وإنَّ من مسؤولية كوادر المديرية المالية فهم معاني ومقاصد هذه السياسات والإجراءات، أما إذا كانت هناك أي أسئلة أو استفسارات تتعلق بالسياسات أو الإجراءات المتبعة وفق القانون تقديم هذه الاستفسارات لأصحاب الاختصاص.

- القوانين التي تنظم السياسات والإجراءات المحاسبة المتبعة من قبل البلديات في المملكة الأردنية الهاشمية؛ القوانين الخاصة بالبلديات: يسمى هذا النظام (النظام المالي للبلديات" وتتضمن أهم السياسات المالية من خلال ما يلي: تتبع البلدية في إجراءاتها المحاسبية مبدأ الأساس النقدي. كذلك على البلديات التحول لتطبيق أساس الاستحقاق في إجراءاتها المحاسبية وحوسبة كافة أنظمتها المالية وإجراءاتها المحاسبية، وتقديم التقارير المالية الدورية وغير الدورية المتعلقة بالإيرادات والنفقات الفعلية والالتزامات غير المسددة وحسابات البنوك والإحصائيات خلال المدة التي يحددها المجلس البلدي على أن تكون معززة بالملاحظات والتوصيات اللازمة. أما فتتمثل فيما يلي: جمع الضرائب والرسوم والعوائد والأجور عن المشاريع المشتركة التي يقوم بها المجلس، والعمل على تقديم الخدمات وإدارة المشاريع المشتركة وتشغيلها التي يمارسها المجلس البلدي والمنصوص عليها في التشريعات، ووضع مشروع الموازنة السنوية للمجلس ورفعها للوزير لإقرارها، كذلك الإشراف على إدارة أموال المجلس.

التوصيات

بناء على نتائج الدراسة يوصي الباحث بما يلي:

- العمل على تطوير السياسات المالية ي تحسين الاداء المالي لقسم النفقات في البلديات و من أجل تطوير العمل المؤسسي تكون قابلة للتطبيق في ضوء الإمكانات.
- على البلديات و تطبيق معايير الجودة الشاملة والحوكمة الرشيدة في جميع مكوناتها وخاصة في السياسات المالية.

- من المؤمل الاستفادة من نتائج الدراسة كل من البلديات ومجال الخدمات المشتركة.
- رفد الموظفين ي تحسين الاداء المالي لقسم النفقات في البلديات و بدورات تدريبية، في مجالات تكنولوجيا المعلومات، وكذلك ضرورة وضع معايير محددة لأداء الموظفين، بالإضافة إلى ضرورة إيجاد آلية لتفعيل دور الرقابة الداخلية؛ ليؤدي دوراً أكبر.

- الاستفادة من تجارب الدول المتقدمة في مجال تطور النظام المالي تحسين الاداء المالي لقسم النفقات في البلديات.
- يوصي الباحث بتوجيه المزيد من الدراسات والأبحاث وخاصة في جودة السياسات والأنظمة المحاسبية المستخدمة ي تحسين الاداء المالي لقسم النفقات في البلديات.

المراجع

الزوبعي، سالم عواد هادي والأعاجيبي، عقيل دخيل كريم. 2017. أنموذج مقترح لتدقيق أداء المؤسسات البلدية لتحسين الخدمات المقدمة.. مجلة دراسات محاسبية و مالية،مج. 12، ع. 41، ص ص. 51-69،

زبيدي البشير."2011". دور التقارير المالية في تحسين الأداء للمؤسسة دراسة ميدانية في مجمع صيدال، رسالة ماجستير غير منشورة تخصص محاسبة و تدقيق، قسم العلوم التجارية، كلية العلوم و علوم التسيير، جامعة البليدة.

بن خروف جليلة."2009". دور المعلومات المالية في تقييم الأداء المالي للمؤسسة و اتخاذ القرارات ،رسالة ماجستير في علوم التسيير، تخصص مالية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ،جامعة بومرداس، غير منشورة.

الجدبة، علي حسين. (2007): قياس إمكانية تطبيق نظام محاسبة المسؤولية كأداة للرقابة وتقييم الأداء في الأجهزة الحكومية الفلسطينية، دراسة ميدانية. رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الإسلامية، غزة.

الرزي، ديالا جميل. (2011): مقومات تطبيق محاسبة المسؤولية في الشركات لصناعية في قطاع غزة- دراسة ميدانية. مجلة البحوث الإدارية- مصر، مجلد 29، العدد 2، ص52-106.

المومني ، محمد عبد الله محمد (2016): مدى تطبيق نظام محاسبة المسؤولية كأداة للرقابة وتقييم الأداء ي تحسين الاداء المالي لقسم النفقات في البلديات- دراسة ميدانية لبلديات إقليم الشمال في الأردن. مجلة رماح للبحوث والدراسات، العدد 18، ص 9- 42

حسن، جمعة. (2018). تكنولوجيا المعلومات ودورها في تطوير الأداء الاستراتيجي: دراسة تطبيقية وزارة الإعمار البلديات والأشغال العمة في العراق، المجلة الجزائرية للعلوم الاجتماعية والإنسانية، 6(2)، 39-62.

الحاتمي، بدر. (2020). التخطيط الاستراتيجي وأثره في الأداء المؤسسي: المرونة الإستراتيجية متغيراً وسيطاً: دراسة ميدانية على الهيئات العامة في سلطنة عمان، أطروحة دكتوراه غير منشورة جامعة مؤته: المملكة الأردنية الهاشمية.

جروان، عمر أحمد، (2017). مدى تطبيق محاسبة المسؤولية وأثره على كفاءة الأداء في المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي" رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة جدارا، قسم المحاسبة، كلية الاقتصاد والأعمال، إربد، الأردن.